

أطروحة: أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية السعودية

<https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/bitstream/123456789/17117/1/اطروحة>

[الدكتوراه رباحي غزلان.pdf](#)



إعداد

تركي الغامدي

أولاً: نقد الإطار المنهجي العام

إن أول ما يستوقف الناقد في هذه الأطروحة هو الفجوة الواضحة بين الطموح النظري والقدرة التطبيقية للمنهجية المستخدمة. فالباحثة تسعى لقياس أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال، وهي علاقة معقدة ومتشابكة بطبيعتها، لكنها تعتمد على نموذج خطي بسيط يفترض أن العلاقة أحادية الاتجاه من المخاطر إلى الكفاية. هذا الافتراض يتجاهل حقيقة أساسية مفادها أن البنوك لا تقف موقف المتلقي السلبي للمخاطر، بل إنها تُعدّل سلوكها الاستثماري والإقراضي بناءً على مستوى كفاية رأس المال المتاح لديها. فالبنك الذي يتمتع بكفاية مرتفعة قد يميل إلى تحمل مخاطر أعلى سعياً لتحقيق عوائد أكبر، بينما البنك ذو الكفاية المنخفضة قد يتحفظ في المخاطرة حفاظاً على وضعه التنظيمي. هذه السببية العكسية تُشكل ما يُعرف في الاقتصاد القياسي بمشكلة الداخلية، وتجاهلها يعني أن المعاملات المُقدّرة متحيزة وغير متنسقة، وبالتالي فإن أي استنتاجات مبنية عليها تظل موضع شك.

أولاً: نقد الإطار المنهجي العام

كان ينبغي على الباحثة أن تتصدى لهذه المشكلة الجوهرية بأدوات قياسية مناسبة، كاستخدام طريقة العزوم المعممة التي طورها أرييلانو وبوند تحديداً للتعامل مع الداخلية في بيانات البائل، أو على الأقل استخدام المتغيرات الأدوات مع تبرير اختيار الأدوات وإجراء اختبارات صلاحيتها. إن غياب أي معالجة لهذه المشكلة يُضعف البناء المنهجي للدراسة بأكملها، ويجعل من الصعب الوثوق بالنتائج المُستخلصة مهما بدت متسقة إحصائياً.

ثانياً: نقد تصميم العينة والفترة الزمنية

تدّعي الباحثة أن اختيارها لعشرة بنوك سعودية يُمثل القطاع البنكي السعودي تمثيلاً جيداً، وأن امتداد الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢١ يُتيح دراسة سلوك المتغيرات في ظروف متباينة. لكن التدقيق في هذا الادعاء يكشف عن قصور في التفكير المنهجي. فالفترة المختارة تتضمن أحداثاً اقتصادية استثنائية كالأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وانهيار أسعار النفط ٢٠١٤-٢٠١٦ وجائحة كورونا ٢٠٢٠، وهذه الأحداث تُمثل صدمات هيكلية قد تُغيّر طبيعة العلاقة بين المتغيرات بشكل جذري. ومع ذلك، يفترض النموذج المستخدم أن العلاقة بين المخاطر وكفاية رأس المال ثابتة طوال هذه الفترة، وهو افتراض يصعب الدفاع عنه.

كان على الباحثة أن تختبر الاستقرار الهيكلي للنموذج باستخدام اختبارات مثل شو أو كيو سم، أو على الأقل تقسيم الفترة إلى فترات فرعية ومقارنة النتائج. كما كان من المفيد إدراج متغيرات صورية للفترة الاستثنائية للتحكم في أثر الصدمات. إن معاملة فترة الأزمة العالمية وفترة الاستقرار النسبي بنفس المعادلة يُفقد النتائج دقتها ويُضعف قدرتها التفسيرية.

ثالثاً: نقد مؤشرات قياس المتغيرات

تُمثل المؤشرات المستخدمة لقياس المتغيرات نقطة ضعف محورية في الأطروحة. فقياس مخاطر الائتمان بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض يعني أن الباحثة تنظر في مرآة الماضي بينما تدّعي التنبؤ بالمستقبل. هذا المقياس لا يرصد المخاطر إلا بعد تحققها بتسعين يوماً على الأقل، فكيف يُمكن أن يُفسر التغيرات في كفاية رأس المال التي تحدث استباقياً؟ البنوك لا تنتظر حتى تتعثر القروض لتُعدّل رأسمالها، بل تفعل ذلك بناءً على تقديرات استشرافية لاحتمالات التعثر. استخدام مقياس متأخر لدراسة علاقة ديناميكية استباقية يُشبه محاولة قيادة السيارة بالنظر في المرآة الخلفية فقط.

أما الإشكالية الأكبر فتكمن في متغير "مخاطر عدم الملاءة" المُقاس بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. هذا المقياس يعكس في حقيقته درجة الملاءة وليس مخاطر عدم الملاءة، فكلما ارتفعت النسبة دلّ ذلك على قوة الملاءة لا على ارتفاع مخاطرهما. وقد انعكس هذا الخلط المفاهيمي على النتائج، حيث وجدت الباحثة علاقة إيجابية بين هذا المتغير وكفاية رأس المال، ووصفتها بأنها "غير متوقعة" رغم أنها منطقية تماماً في ضوء طبيعة المقياس المستخدم. إن تسمية المتغير بما يُناقض طبيعته ثم التعجب من النتيجة يكشف عن خلل في البناء المفاهيمي للدراسة قبل أن يكون خللاً إحصائياً..

رابعاً: نقد إغفال المتغيرات الضابطة

من أخطر الثغرات المنهجية في هذه الأطروحة افتراضها أن كفاية رأس المال تتحدد بالمخاطر المالية الخمسة المدروسة فحسب، متجاهلة عوامل أخرى ثبت في الأدبيات أنها مؤثرة. فحجم البنك مثلاً يُؤثر على قدرته التفاوضية مع الجهات الرقابية وعلى استفادته من وفورات الحجم في إدارة المخاطر، والربحية تُؤثر على قدرته على تعزيز رأس المال من الأرباح المحتجزة، ومعدل نمو القروض يُؤثر على سرعة استنزاف الكفاية الرأسمالية. وفي السياق السعودي تحديداً، تُعد أسعار النفط محركاً رئيسياً للنشاط الاقتصادي وبالتالي لجودة المحفظة الائتمانية، كما أن طبيعة الملكية الحكومية أو الخاصة قد تُؤثر على السلوك تجاه المخاطرة.

خامساً: نقد تجاهل الخصوصية السياقية

تُعامل الأطروحة البنوك السعودية وكأنها تعمل في فراغ نظري بعيد عن السياق المؤسسي والاقتصادي الخاص بالمملكة. وأوضح مثال على ذلك التعامل مع نتيجة عدم معنوية مخاطر سعر الصرف. فالباحثة تكتفي بالإشارة إلى أن هذا المتغير غير مؤثر إحصائياً، دون أن تربط ذلك بحقيقة أن الريال السعودي مرتبط بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت منذ عام ١٩٨٦. هذا الربط ليس تكميلياً بل جوهري، لأنه يعني أن مخاطر سعر الصرف بالمفهوم التقليدي شبه معدومة في السياق السعودي، وأن إدراج هذا المتغير قد يكون غير ذي معنى من الأساس.

كذلك تتجاهل الأطروحة الدور المحوري لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) في تحديد متطلبات كفاية رأس المال التي غالباً ما تفوق الحد الأدنى المطلوب بموجب بازل. فالبنوك السعودية لا تستهدف فقط تحقيق المعيار الدولي، بل تسعى للحفاظ على هوامش أمان إضافية استجابة للتوجيهات الرقابية المحلية. هذه الديناميكية المؤسسية تؤثر على العلاقة بين المخاطر والكفاية بطريقة لا يلتقطها النموذج الإحصائي البسيط.

سادساً: نقد معامل التحديد المرتفع

تُقدّم الباحثة معامل التحديد البالغ ٩١,٢٠% باعتباره دليلاً على جودة النموذج وقدرته التفسيرية العالية، لكن هذا التفسير يغفل أن القيم المرتفعة جداً لمعامل التحديد قد تكون علامة تحذيرية لا علامة جودة. ففي دراسات بيانات البائل، قد ينتج معامل التحديد المرتفع عن وجود ارتباط شبه كامل بين بعض المتغيرات، أو عن إدراج متغير يرتبط تعريفياً بالمتغير التابع. وفي هذه الدراسة، نجد أن متغير "مخاطر عدم الملاءمة" المُقاس بنسبة حقوق الملكية إلى الأصول يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببسط معادلة كفاية رأس المال، مما يخلق علاقة شبه ميكانيكية تُضخم معامل التحديد بشكل مصطنع. والأكثر إثارة للقلق أن معامل التحديد المرتفع في وجود تحيز المتغير المحذوف ومشكلة الداخلية قد يكون مُضللاً تماماً. فالنموذج المتحيز قد يبدو مُفسّراً للبيانات بشكل جيد، لكنه في الحقيقة يُفسّرُها بطريقة خاطئة. والفارق بين التفسير الجيد والتفسير الصحيح فارق جوهري في البحث العلمي.

سابعاً: نقد الاختبارات الإحصائية

رغم أن الباحثة أجرت عدداً من الاختبارات الإحصائية، إلا أن هناك اختبارات جوهرية غابت عن الدراسة. فلم تختبر الباحثة وجود الاعتماد المقطعي بين البنوك، رغم أن البنوك السعودية تعمل في بيئة اقتصادية واحدة وتتأثر بصدمات مشتركة كتقلبات أسعار النفط والسياسة النقدية. هذا الاعتماد المقطعي، إن وُجد، يُبطل افتراضات اختبار هاوسمان الذي استخدم للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية، ويؤدي إلى أخطاء معيارية متحيزة نحو الانخفاض مما يُعطي معنوية زائفة للمعاملات.

كما أن غياب اختبار الاستقرار الهيكلي في ظل فترة دراسة مضطربة يُثير تساؤلات حول مصداقية النتائج. هل العلاقة بين المخاطر والكفاية ثابتة فعلاً قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية؟ هل تغيرت هذه العلاقة مع جائحة كورونا؟ هذه أسئلة جوهرية تتطلب إجابات منهجية، لكن الأطروحة تتجاوزها بافتراض ضمني لم يُختبر.

ثامناً: الخلاصة النقدية

خلاصة القول إن هذه الأطروحة تُقدم جهداً بحثياً يتناول موضوعاً مهماً في مجال إدارة المخاطر المصرفية، لكنها تعاني من إشكاليات منهجية جوهرية تُضعف الثقة في نتائجها. فمشكلة الداخلية غير المُعالجة تعني أن اتجاه السببية بين المتغيرات يظل غامضاً، وغياب المتغيرات الضابطة يعني أن المعاملات المُقدرة متحيزة، والخلط المفاهيمي في قياس بعض المتغيرات يُشوّه التفسير. ومعامل التحديد المرتفع الذي تُقدمه الباحثة كنقطة قوة قد يكون في حقيقته انعكاساً لهذه الإشكاليات مجتمعة.

إن قيمة البحث العلمي لا تُقاس بأناقة النتائج الإحصائية بل بصرامة المنهجية المُتبعة للوصول إليها. ورغم أن الأطروحة تتبع الإجراءات الشكلية المعتادة في الدراسات القياسية، إلا أنها تُغفل الأسئلة الجوهرية التي تُحدد مصداقية النتائج. والدرس المستفاد هو أن التحليل الإحصائي المتقن لا يُعوّض عن التفكير المنهجي العميق في طبيعة الظاهرة المدروسة وتعقيداتها.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

